رئيس «متابعة الأداء» يقوم بجولة تفقدية لمبنى الركاب الجديد في مطار الكويت الدولي

6

ثمنوا مضامين كلمة سمو الأمير في افتتاح الدور الثالث وطالبوا الحكومة بتنفيذها

نواب: النطق السامي خارطة طريق لحفظ أمن الكويت واستقرارها

الغانم يشيد بمضامين كلمة سمو أمير البلاد في جلسة افتتاح دور الانعقاد

الهرشاني: سموه حرص على إيصال رسالة مباشرة لكل من يعبث بأمن البلد ويؤثر على استقراره

خورشيد: النطق السامي رسم مستقبل هذا الوطن من خلال احترام الجميع للدستور والقضاء والابتعاد عن النعرات

قاعة عبدالله السالم

المطيري: سمو الأمير ربان السفينة يسعى لحماية أمن الكويت ووحدة المجتمع

عسكر: لابد أن نسير على خطى قائد الإنسانية والد الجميع وندرك أهمية ما حذر منه

ربيع سكر

أشاد رئيس وأعضاء مجلس الامة بالمضامين السامية الواردة في كلمة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح في افتتاح دور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الخامس عشر أمس الأول. وأكدوا ضرورة مساندة سمو الأمير والالتفاف حول توجيهاته السامية التي تؤمن استقرار الكويت وسط التحديات الإقليمية الخطيرة. ونبهوا إلى أهمية إدراك ما حذر منه سمو الأمير من أحداث تحيط في منطقتنا التي تشهد أحداثا خطيرة تستوجب على الجميع حماية وحدة المجتمع والتصدي لمثيري الفتن ووضع مصلحة الكويت فوق كل اعتبار.

وأشاد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم بمضامين كلمة حضرة صاحب السمو أمير البلاد مبينا أنها تضمنت الكثير من المعاني والتوجيهات والنصائح للنواب. وقال الغانم في تصريح صحافي عقب الجلسة أمس الأول "أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لحضرة صاحب السمو أمير البلاد ولسمو ولي العهد الأمين على تشريفهما لنا بمجلس الأمة في افتتاح دور الانعقاد الثالث للفصل التشريعي الخامس عشر «.

واضاف "استمعنا بإنصات وتركيز وتمعن لكلمات حضرة صاحب السمو التي تضمنت الكثير من المعاني والتوجيهات لإعطاء النصائح والمشورة لأبنائه وبناته أعضاء مجلس الأمة في هذه الأوقات الحساسة والحرجة ". وذكر الغانم انه بناء على توجيهات صاحب السمو كان هناك لقاء خاص مع النواب مضيفا "استمعنا إلى الكثير من التفاصيل الأخرى من سمو الأمير».

وبهذا الصدد اعرب الغانم عن شكره وامتنانه واعتزازه بما ذكره صاحب السمو بحق شخصه المتواضع مؤكدا ان ذلك يعطيه وقودا ودافعا وإرادة أقوى وأصلب لمواصلة المشوار لما فيه خير البلاد والعباد.

و أشاد النائب ماجد المطيري بالنطق السامي الذي افتتح به سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد دور الانعقاد الثالث للفصل التشريعي الخامس عشر معتبرا إياه حصنا حصينا واقيا لكل مواطن ومقيم على هذه الأرض الطيبة من التقلبات الساخنة التي يشهدها العالم ويشهدها الإقليم.

وأكد أن النطق السامي واجهة مشرقة لتحصين الوحدة الوطنية وحماية الكويت الغالية من بؤر الارهاب والتطرف والتشنج.

وقال المطيري إنه رغم أن النطق السامي ركز على القضايا الأمنية لخطورة الوضع الأمني لكنه ركز في جانب على تنفيذ المشاريع الكبرى وفق خطة التنمية وتنويع مصادر الدخل في البلاد والاسراع في الانجاز وإنعاش الاقتصاد الكويتي الذي هو في أمس الحاجة إلى التجديد والتنوع ومواكبة النظريات الاقتصادية الحديثة.

واعتبر النطق السامي خارطة طريق للسلطتين التشريعية والتنفيذية، اذ رسم المنهجية لتحقيق طموحات وتطلعات الكويتيين التواقين دوما إلى الرفعة في ظل قيادة قائد الانسانية الذي عبر بحكمته وحنكته سفينة الكويت إلى شاطئ الأمن والأمان والاستقرار. وثمن المطيري مضامين النطق السامي لدورها في توثيق عرى التعاون بين السلطتين حسب ما جاء في الدستور.

وطالب بترجمة مضامين خطاب سمو الأمير إلى برنامج وتشريعات وانجازات وخطط تنمية داعيا إلى تحصين الوحدة الوطنية وحماية البلاد من الافكار المتطرفة وحماية الشباب من الفكر المنحرف الى جانب اعداد التشريعات في شأن المناقصات العامة والوكالات التجارية والاستثمار الاجنبي بغية تنويع مصادر الدخل والتي أكد عليها سموه في جميع خطاباته.

كما أكد أهمية الالتزام بما طرحه سمو الأمير في نطقه السامي بالابتعاد عن التراشق العبثي في الازمة الخليجية والالتزام بالتهدئة لأننا لسنا طرفا ثالثا في الأزمة الخليجية ولكننا طرف واحد هدفنا ترميم البيت الخليجي داعيا إلى عدم انزلاق أدوات التواصل الاجتماعي نحو التفرقة واثارة النعرات والفتنة.

واشار المطيري الى ان سموه أكد ضرورة تفعيل المجلس لأدواته الرقابية على اداء الاجهزة الحكومية والحرص على المصلحة العامة والبعد عن الشخصانية.

وأشار إلى أهمية تمكين الشباب وتشجيعهم ورعايتهم وتأهيلهم لحمل مسؤولية كويت المستقبل بالإضافة إلى تعزيز دور القطاع الخاص الوطني في التنمية الاقتصادية الى جانب قيامه بمسؤولياته كقطاع يوفر فرص العمل للشباب واعدادهم وتأهيلهم بموازاة القطاع العام فضلا عن اهمية محاربة الواسطة والمحسوبية.

وقال النائب صلاح خورشيد: لقد استمعت الكويت كلها إلى النطق السامي لحضرة صاحب السمو أمير الكويت المفدى حفظه الله ورعاه والذي رسم من خلاله خارطة الطريق لمستقبل هذا الوطن من خلال احترام الجميع للدستور والأحكام القضائية والإبتعاد عن النعرات الطائفية وتفضيل المصلحة العامة على الخاصة .

وطالب النائب حمد الهرشاني بالالتزام بمضامين خطاب سمو أمير البلاد التي كانت واضحة وصريحة وجليّة وشاملة.

وقال إن سموه حرص على ايصال رسالة مباشرة لكل من يعبث بأمن البلد ويؤثر على استقراره وتماسكه من خلال تبني أجندات تخصه وتخدم مصالحه الضيقة أو مصالح تياره الذي ينتمي إليه.

وقال الهرشاني " لا كلام بعد خطاب سمو الأمير الحريص على استقرار الكويت وأمنها وأي كويتي مهما كانت انتماءاته وتوجهاته عليه الالتزام بمضامين الخطاب السامي لأنه جاء من رجل حكيم يستشعر خطورة الوضع ودقة المرحلة».

وأشار إلى ضيق أفق البعض الذي لا يهمه غير مصالحه الشخصية ولا ينظر إلى الوضع الاقليمي الملتهب لكن سمو الأمير صاحب الحكمة والخبرة الطويلة يعي أن ظروف المنطقة تحتاج إلى توثيق عرى الوحدة الوطنية وعدم الانسياق وراء من يدغدغ مشاعر المواطنين من خلال الاتيان بأمور عبثية تشيع الفوضى وتؤثر على وحدة الصف.

ودعا الهرشاني إلى التوقف عن الاستجوابات التي تعطل العمل البرلماني والتي تأتي بغرض التكسب الانتخابي والابتزاز ولا يجني منها المواطن غير تعطيل مسيرة التنمية وعرقلة انجاز المشاريع لافتا إلى أن بعض المواطنين غرر بهم وانساقوا وراء مثيري الفتن والفوضى وانحرفوا عن جادة التنمية وبناء دولة ذات اقتصاد متين.

واعتبر الهرشاني خطاب الأمير الكلمة الفصل فيما سبق وفيما هو آت لأنه وضع مضامين واضحة أشّبه بخارطة طريق بعيدة المدى عنوانها أمن الكويت واستقراره وتنمية البلد والمحافظة على الخيرات والنعم والأمن والرخاء ومثل هذه النعم تحتاج الحمد والشكر ولله الحمد الكويت تعتبر الأولى عالميا في استقرار الوضع الأمني.

و ثمن النائب عسكر العنزي التوجيهات والمضامين السامية التي وردت في حديث سمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه في الدور الانعقاد الثالث للفصل التشريعي الخامس عشر، مؤكداً أن سموه هو ربباننا القادر على قيادة سفينة البلاد في هذا البحر المتلاطم بالأحداث إقليمياً وعالمياً ويسعى فيه جاهدا لحماية امن الكويت ووحدة المجتمع وحل مشاكله بحكمة بالغة.

ودعا عسكر الجميع لمساندة سمو الامير وذلك بتنفيذ توجيهاته السامية والالتزام بها مستدركين المسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتقه وعلى جميع من هم على هذه السفينة بدءا من أعضاء السلطتين التشريعية والتنفيذية مروراً بممثلي وسائل الإعلام المرئي والمسموع وانتهاء بالمواطنين

وتمنى عسكر على الجميع دعم سموه في تصديه الدائم لمعالجة القضايا التي تتعلق بالشأن المحلي وتفويت الفرص على كائناً من كان لاستغلال المنصات الإعلامية لتأجيج المشاعر واثارة النعرات والشحن الطائفي والإساءة لأي فئة من مكونات المجتمع.

واضاف " لابد ان نسير على خطى قائد الانسانية والد الجميع والذي وجه حديثه الى اعضاء مجلس الامة والشعب الكويتي يوم أمس بروح الاب الحريص على امن واستقرار ورفاهية ابناء الشعب الكويتي جميعا.

واشار عسكر الى اهمية إدراك ما حذر منه سمو الامير من أحداث تحيط في منطقتنا التي تشهد أحداثا خطيرة تستوجب على الجميع حماية وحدة المجتمع والتصدي لمثيري الفتن ووضع مصلحة الكويت فوق كل اعتبار والإسراع بالإصلاح الاقتصادية بما لا يؤثر على المواطن وتطوير الاقتصادي الوطني عبر رؤية محددة تحقق تنويعا لمصادر دخلنا.وأكد النائب الدكتور حمود الخضير أن المضامين السامية الواردة في النطق السامي لحكيم الامة سمو الأمير كانت وستظل محل تقدير واسترشاد الجميع من أجل تجاوز كل المحطات التي يمكن أن تعترض مسيرة السلطتين التشريعية والتنفيذية والعمل مع سموه من أجل تحقيق الإستقرار المنشود لبلدنا وقطع الطريق أمام كل ما من شأنه الإضرار بوحدتنا .

وأضاف الخضير أن العبارات الواردة في خطاب سمو الامير تعبير صادق من والد الجميع عما يكنه من حب لبلده وشعبه ورغبة في أن نكون دائما في أمن وأمان نعمل من أجل الكويت ومصلحتها ومصلحة شعبها لا مصالحنا الخاصة .

وقال " سمعا وطاعة يا سمو الأمير وسنكون على الدوام سندا وعونا لك ولسمو ولي العهد في توحيد الصف من أجل مواجهة كل التحديات المحلية والعالمية التي كانت حاضرة في النطق السامي «.

المطير أكد أحقية العضوين العودة للكويت وإذا تم القبض عليهما فاستجواب وزير الداخلية جاهز

نواب: عدم إسقاط عضوية الحربش والطبطبائي انتصار للدستور واللائحة

ربيع سكر

تواصلت ردود الأفعال النيابية عقب قرار المجلس أمس الأول بعدم إسقاط عضويتي النائبين د.جمعان الحربش ود.وليد الطبطبائي على خلفية الحكم الجزائي الذي أصدرته محكمة التمييز بحقهما. وجرى التصويت على عضوية كل نائب على حدة وجاءت نتيجة التصويتين بموافقة 31 نائبًا من أصل 62 مقابل عدم موافقة 29 وعدم تصويت نائبين. وكان رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم قد أوضح في مستهل التصويت أن إسقاط عضوية النائب يتطلب موافقة 33 عضوًا. وكان رئيس المجلس مرزوق الغانم قد قال عقب رفع الجلسة امس الأول : انتهينا بالموضوع الشائك والمعقد في شأن إسقاط عضوية النائبين د. جمعان الحربش ود.وليد الطبطبائي ولم تسقط بالتصويت عضوية النائبين. واستطرد قائلا " أما ما بعد ذلك فكما ذكرت لكم لكل حادث حديث والآن الأوضاع الدستورية والقانونية يجب أن تبحث ويجب أن يتم التعامل معها».

وقال النائب محمد براك المطير : بعد تصويت المجلس برفض إسقاط عضوية النائبين وليد الطبطبائي وجمعان الحربش .. أقولهم حياكم الله في وطنكم متى ما شئتوا.. انتم الآن بكامل عضويتكم.. ولا تستطيع وزارة الداخلية القبض عليكم الا بطلب ويصوت عليه في المجلس .. واذا الداخلية تحركت ضدكم بدون تصويت المجلس.. فاستجواب وزير الداخليه جاهز.

وقال النائب د. وليد الطبطبائي: شكرا كبيرة للزملاء الأعضاء الذين صوتوا لصالح استمرار عضويتنا ، وشكرا للاخ رئيس المجلس مرزوق الغانم على حسن ادارته لهذه الجلسة التاريخية.. ونحن نعاهد أن نكون مخلصين للوطن وللأمير وأن نؤدي أعمالنا بالأمانة والصدق.

وقال النائب د.جمعان الحربش: شكرا لكل من وقف معنا مؤمنا بقضيتنا من اخواننا النواب ومقدرا لكل رأي مخالف انطلق عن قناعة حتى وان اختلف معنا ونرجو ان تحتضن الكويت أبناءها جميعا وقريبا تحت رعاية سمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه.

د. وليد الطبطبائي

محمد براك المطير

بدوره قال النائب محمد هايف: نبارك للأخوين الفاضلين النائبين د وليد الطبطبائي ود جمعان الحربش تصويت مجلس الأمة بعدم إسقاط العضوية.

وقال النائب ثامر السويط : لم ننتصر للنائبين جمعان الحربش ووليد الطبطبائي بعدم اسقاط عضويتهما فحسب و إنما انتصرنا للدستور و اللائحة و مارسنا حق الأمة في أعمال السيادة التي يمارسها مجلس الأمة بصفته سلطة حكم «سياسي» لا سلطة إدارة.

وقال النائب د.محمد الحويلة: أبارك للزميلين العزيزين د. جمعان الحربش و د. وليد الطبطبائي رفض المجلس إسقاط عضويتهما.

في المقابل قال النائب أحمد نبيل الفضل: سؤال ، مجلس أمة بأغلبية تستمع لخطاب سمو الأمير وهو يطلب منهم الابتعاد عن التكسب الانتخابي فتكون ردة فعلهم مباشرة هي التكسب الانتخابي! هل يستحق أن يبقى؟ وتابع الفضل : إتهموهم... فاقتحموا... فأدينوا... إستفزعوهم... ففزعوا.... فمدحوهم! انتهى الفصل الأول من المسرحية و الذي كان يحمل عنوان: زمان أغبر! على أن نلقاكم بالفصل القادم الذي يحمل عنوان : العودة من إسطنبول! نزلوا من باص الدستور ترا آنا توني نازل!

وأكد النائب يوسف الفضالة ضرورة تعديل الآلية المتبعة في حسم استمرار أو إسقاط العضوية في حالة صدور حكم قضائي بالإدانة والتي تسمح بتوفير الحماية للنائب المدان طالما يملك أغلبية في البرلمان .

وقال الفضالة في تصريح في المركز الإعلامي في مجلس الأمة " أود أن أوضح أنني لم أمتنع عن التصويت في موضوع إسقاط عضوية النائبين جمعان الحربش ووليد الطبطبائي بل لم أشارك في التصويت ليقيني أن التصويت غير دستوري باعتبار ان قناعتي هي أن عضويتهما ساقطة».

وأضاف أن كلمته في الجلسة كانت واضحة وهي أن عضويتهما ساقطة بحكم الدستور مشيرا إلى أن هناك مسؤولية تاريخية تقع على رئاسة المجلس والأعضاء في الاستناد إلى المادة 84 من الدستور والمادة 18 من اللائحة الداخلية وإعلان خلو مقعدي الحربش والطبطبائي بسبب فقدان شروط العضوية الواردة في المادة 82 من الدستور والمادة الثانية من قانون الانتخاب .

وقال إنه من الخطأ إلقاء اللوم على الأعضاء في عدم إسقاط عضوية النائبين لأن الخطأ يقع على الآلية المتبعة.

وأكد أن الجدل الدستوري الدائر ووجود فريق منزعج من إسقاط العضوية وآخر سعيد بعدم إسقاطها سوف يستمر ما لم يتم تعديل الآلية الحالية لأنها آلية خاطئة، وبالتالي أي حديث عن وجوب إسقاط عضوية في المستقبل سيتكرر معه الجدل نفسه.

ولفت الفضالة إلى أن خطورة هذا الموضوع تكمن في فقد أحد الأعضاء في المستقبل شروط عضويته بعد صدور حكم قضائي باتّ ولكن لديه أغلبية في المجلس فتتم حمايته.

ورأى أن الحكومة تمارس الخطأ نفسه حيث صوتت في السابق مع بقاء عضوية نائب بينما صوتت في الجلسة السابقة مع إسقاط عضوية نائبين متسائلا "ما المعيار الذي اتبعته الحكومة ؟».

وأضاف أن القول إن التصويت في هذا الموضوع سياسي ليس سليما إذ يتيح هذا التفسير لأي أغلبية أن تكيف موقفها بحسب أهوائها ومعاييرها الخاصة، مشددا على ضرورة اعتماد الدستور واللائحة الداخلية كمعيار واضح وثابت.

وأكد الفضالة أنه سيكون هناك تحرك جدي لحسم هذا الجدل من خلال القنوات الدستورية بعدما حصل في السابقة الأولى مع نائب في مجلس سابق واستغربت من عدم تحرك أحد لأن هناك خللا مشيرا إلى أنه سيستمر في البحث حتى التوصل إلى حل.

طالب بتزويده بنسخة من قرار التشكيل والاختصاصات والأغراض والصلاحيات الممنوحة للجنة

الدلال يسأل الصبيح عن أهداف إنشاء اللجنة الوطنية العليا لدراسة اختلالات التركيبة السكانية

وجه النائب محمد الدلال سؤالا الى وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح قال فيه : تعاني التركيبة السكانية في الكويت من خلل كبير تؤثر سلباً على مناحي الحياة المختلفة، فانعدام التوازن بين أعداد المواطنين والوافدين وكبر حجم الجاليات الوافدة ساهم في أرباك مسيرة خطط التنمية وعطل الخدمات العامة وخلق مشاكل أكبر في نطاق توفر الوظائف في القطاعين العام والخاص منافسين بذلك المواطنين ناهيك عن مشاكل الازدحام في الخدمات وبالأخص الصحية والازدحام المروري ، ولا ينسي في ذات الوقت الأبعاد الأمنية الخطيرة من تنامى حجم الجاليات ، وقد شكلت اللجنة الوطنية العليا لدراسة اختلالات التركيبة السكانية بدولة الكويت بمقتضي القرار الوزاري رقم (52) بتاريخ 2014/9/11 م وهي لجنة مستمرة تم أعادة تشكيلها بمقتضى القرار الوزاري رقم 6 لسنة 2018 ، لذا يرجى افادتنا بالتالي :

1 – ما هي الأهداف والأغراض التي من أجلها أنشأت اللجنة الوطنية العليا لدراسة اختلالات التركيبة السكانية بدولة الكويت مع تزويدي بنسخة من قرار التشكيل والاختصاصات والأغراض والصلاحيات الممنوحة للجنة ومن هم أعضاء اللجنة حالياً.

2 – ما هي الإنجازات و القرارات التنفيذية التي اتخذتها اللجنة الوطنية العليا لدراسة اختلالات التركيبة السكانية بدولة الكويت بشأن معالجة اختلالات التركيبة السكانية، وتحديداً تزويدي بتوصيات وخطوات والقرارات التنفيذية ونتائجها بشأن خطط وخطوات تقليص عدد الوافدين في التركيبة السكانية وخطط وخطوات تنفيذ وضوابط السماح بالوافدين بالإقامة والعمل وخطط وخطوات اللجنة التنفيذية بشأن مواجهة ظواهر الجلب الغير مشروع قانوناً للوافدين أو العمالة وظاهرة تجار الإقامات.

3 – ماهي الوزارات والجهات التي تتعاون معها اللجنة الوطنية العليا لدراسة اختلالات التركيبة السكانية (الداخلية ، الشؤون .. إلخ) لتنفيذ خطط معالجة اختلالات التركيبة السكانية مع تحديد ما هو مطلوب من كل جهة حكومية أو خاصة وهل يوجد عقبات لدي تلك الوزارات أو الجهات في تنفيذ الخطط وخطوات التنفيذ مع تلك الجهات وما هو موقف اللجنة الوطنية العليا لمعالجة تلك العقبات .

4 – هل يوجد توجه أو خطة عمل أو مشروع لدي اللجنة الوطنية العليا لدراسة ومعالجة اختلالات التركيبة السكانية لتقديم واعتماد قانون جديد يتعلق بتحديد وتقليص التركيبة السكانية وتحديد أعداد الوافدين مقارنة بالمواطنين وفق ضوابط وشروط محكمه تحقق التوازن في أعداد القاطنين من السكان من المواطنين والوافدين ويكون لها أثر إيجابي على الخدمات المقدمة أو معالجة مشاكل الازدحام المروري وخلافه، مع رجاء تزويدي بأي خطط أو قرارات أو مشروع قانون في هذا الشأن وإذا لم يوجد يرجى ذكر الأسباب.